

انقسام حول إشراك «الحشد» في معركة الموصل

أعلن رئيس الحكومة حيدر العبادي، أول من أمس، أن «الحشد الشعبي» سيشارك في معركة الموصل، فيما ردّ «تحالف القوى العراقية» برفض هذه المشاركة، وتكراره ضرورة مشاركة أبناء المدينة في المعركة

خلق رئيس الحكومة حيدر العبادي نوعاً جديداً من الصراع السياسي الداخلي، بإعلانه المفاجئ لإشراك «الحشد الشعبي» في معركة الموصل، الأمر الذي واجهه بمعارضة من «تحالف القوى» العراقية، خصوصاً أن الإعلان أتى بعد أشهر على ترديد «التحالف» عدم قبوله بسيناريو كهذا، في وقت كان فيه العبادي أيضاً يكيل الانتقادات لـ«الحشد» ويهاجمه، من دون التطرق إلى أي دور له في معركة الموصل، ما رسّخ معادلة مفادها أن الحكومة وأطرافاً أخرى تسعى إلى تفكيكه.

وخلال جلسة استضافته أمام مجلس النواب، قال العبادي: «ستشارك كل القطاعات الأمنية والحشد الشعبي والعشائر، بالتعاون مع إقليم كردستان في تحرير نينوى» ومركزها الموصل، مؤكداً أن «العلم العراقي سيرفع فيها قريباً».

وكان العبادي قد صرح، في وقت سابق من يوم السبت، بأن «البعض يحاول الإيقاع بين الحشد والدولة، متناسياً أن الحشد مؤسسة تابعة للدولة، وتمويلها ووضعها تابعان للدولة». ويأتي إعلان العبادي في الوقت الذي تستمر فيه العمليات العسكرية للقوات العراقية، بشقيها الأمني والعسكري وبمساندة عناصر «الحشد الشعبي» المؤلف من

المتطوعين، في مناطق مختلفة من البلاد.

وسارعت «تحالف القوى العراقية» إلى الرد على العبادي، مؤكدة في اجتماع موسع برئاسة النائب السابق لرئيس الجمهورية أسامة النجيفي عدم الموافقة على مشاركة «الحشد الشعبي» في معركة الموصل، بشكل نهائي. وأضافت الكتلة، في بيان، أن «نينوى محافظة غنية بطاقتها البشرية، وأبنائها يتحرقون شوقاً لتحرير محافظتهم والعودة إلى دورهم وحياتهم الطبيعية، وهم يمتلكون الحافز والدافع والمعنويات العالية للرد على الإرهابيين، الذين كانوا السبب في معاناة غير مسبوقة لمواطني مدينتهم». التحالف اعتبر أن أي قرار لإدخال «الحشد الشعبي» من شأنه أن يساعد عصابات «داعش» ويؤديها على جعل المعركة ذات طابع طائفي يخدم دعايتهم السوداء.

كذلك، كثر محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي رفضه مشاركة «الحشد الشعبي» في معركة تحرير الموصل. وقال إن «الإصرار على مشاركة الحشد هو إصرار على تدمير الموصل وعلى تاجيح الحرب الطائفية». وكتب النجيفي على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، أن «مشاركة الحشد الشعبي في معركة الموصل أمر مرفوض، ولو تحدث العبادي ومن خلفه».

في هذه الأثناء، ذكرت الهيئة السياسية لـ«التيار الصدري» أن «زعيم التيار مقتدى الصدر موجود في العاصمة بغداد، لمتابعة مشروعه الإصلاحية الذي أعلنه أخيراً ميدانياً». وقال المتحدث باسم الهيئة جواد الجبوري إن الصدر «يرأس حالياً لجنة عمل مهمة للإشراف على تطبيق مضمين المشروع الإصلاحية على أرض الواقع». وبحث الصدر مع رئيس مجلس النواب سليم

الجبوري، الرؤى السياسية بشأن التشكيل الحكومية الجديدة، فيما شدد على أنه لا يمكن الاستغناء عن أي طرف يمكنه المساعدة في عملية تحرير الموصل. وقال الجبوري، في مؤتمر صحفي عقده في مقر الهيئة السياسية لـ«التيار الصدري»، عقب اللقاء، إن «من المهم جداً، كما تم الحديث عنه في البرلمان أمس، المضي باتجاه الإصلاحات، ولكنها يجب أن تكون برؤية موحدة وجديدة ومقبولة».

إلا أن مصدرًا سياسياً رفيع المستوى كشف عن أن الصدر «سيطالب ببيان جديد بتغيير رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، في حال عدم تجاوبه مع مبادرته بشأن الإصلاحات واختيار الكابينة الوزارية الجديدة».

وقال المصدر لموقع «مدى برس»، إن مقتدى الصدر «أبلغ أعضاء التيار خلال اجتماعهم بأنه إن لم يتفاعل العبادي مع بيانه الأخير بشأن لجنة اختيار وزراء تكنوقراط، فسيطالب

الصدر في بغداد لمتابعة مشروعه الإصلاحي وقد التقى الجبوري

في بيان آخر أن يكون رئيس الوزراء حيدر العبادي من ضمن التغيير الحكومي».

وأضاف المصدر أن «الصدر ينتظر قرار العبادي حول اللجنة التي شكلها لاختيار الكابينة الوزارية الجديدة وكيفية تعامله مع هذا

أعلنت مصادر أمنية ومحلية توقف الاشتباكات بين أبناء العشائر و«داعش»، في مدينة الفلوجة (أف ب)



تقرير

أطفال البحرين: صنّاع وطن... بلا جنسية

نور مريم الزين

لا يطلُّ أحدٌ على هذه الدنيا وينتقي اسمه ليطلع على أوقافه الثبوتية. لا يستطيع اختيار أرض لتكون مسقط رأسه أو وطنه. في البحرين، أصبحت فكرة الإنجاب مجازفة كبيرة. قد تقضي بملاحقة الطفل أو اعتقاله، وفي أحسن الأحوال تجريده من جنسيته حتى قبل أن يولد. فاطمة وعلي ورقية ويوسف وغيرهم من أطفال البحرين لم يسعهم صغر سنهم على فهم صعوبات سيواجهونها غداً. ورغم عقولهم الصغيرة، التي لا تفقه شيئاً من السياسة ومتاعبها، إلا أن براءتهم لم تفهم من جنسيتهم ثمن كيدها. إذ تعيش أكثر من مئتي عائلة في البحرين أزمة حقيقية. تدرك أن أطفالها لن يتمتعوا بحقوقهم كأقرانهم في الوطن، لأنهم ببساطة يحملون اسمهم المرتبط بالمطالبة بالديموقراطية والتغيير، ورفض تقديم الطاعة والولاء للحاكم.

فـ«إسقاط الجنسيات» بات سلاحاً مشروعاً بيد النظام الملكي البحريني، منذ بدء الاحتجاجات في 2011. فكلما سمعت السلطات «الملكية» صوتاً منادياً بالتغيير، وشعرت بحراك يهز عرشها، ضغطت على زنادها. وجرّدت العشرات من هويتهم. عام 2011، جرّدت السلطات 52 مواطناً من جنسياتهم بتهمة «تهديد الأمن القومي».

اتخذت المملكة الإجراء عينه بحق 31 آخرين بتهمة «الأضرار بأمن الدولة»، بينهم محامون وناشطون. وذكرت السلطات في بيانها أنه «استناداً إلى قانون الجنسية، الذي يجيز إسقاطها عن من يتمتع بها، إذا تسبب في الأضرار بأمن الدولة، فقد تم إسقاط الجنسية البحرينية عن 31 ناشطاً». وكان من بين هؤلاء النائبان السابقان عن جمعية «الوفاق» جواد وجمال فيروز.

كذلك، فإن من بين المسحوبة جنسياتهم من يعيش خارج البحرين لم يُسمح لهم بتقديم أي طعن. فما إن صدر القرار حتى أزيلت أسماء المعنيين عن السجلات، كأنها لم تكن يوماً. إلا أن الضغوط الدولية دفعت بالحكومة إلى السماح بالظعن بعد أشهر عدّة من الحكم.

وفي تموز 2013، عدّلت الحكومة قوانين «مكافحة الإرهاب»، لتبدأ حملة عشوائية جديدة لإسقاط الجنسية سُحبت من 72 مواطناً جنسياتهم. وأعلنت وزارة الخارجية في مرسوم «ملكي» أن «البحرانيين الذين أسقط الملك جنسيتهم قاموا بأفعال تسببت في الأضرار بمصالح المملكة، والتصرف بما يناقض واجب الولاء لها».

ثم في آب 2014، أسقطت الجنسية عن 9 آخرين، بتهمة «وجود علاقات مع إيران»، تبعها إسقاط جنسية 9 آخرين، أيضاً، في أيلول، من العام نفسه، وذلك بتهمة «تهريب السلاح» إلى البلاد.

ولم تتوقف الحكومة عند هذا الحد، بل عمدت إلى تعديل قوانين الجنسية في حزيران 2014، لتمنح وزارة الداخلية سلطة أكبر في إسقاط جنسية الذين ينقضون «واجب الولاء للمملكة»، وبموجب ذلك، يمكن لوزير الداخلية سحب الجنسية من المواطنين الذين حصلوا على جنسية أخرى، ومن أي شخص متجنّس، يقيم خارج البلاد لأكثر من خمس سنوات.

ونتيجة لسياساتها القمعية، تعرضت الحكومة البحرينية لحملة دولية واسعة دندت بإجراءاتها التعسفية، المتمثلة بإسقاط الجنسية، والتي

نزعت المملكة جنسية مئات خلفاء وراءهم أطفالاً بلا وثيقة تعرّف عنهم

تعتبر حقاً مشروعاً من حقوق الفرد، حيث نصّت المادة 15 من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» على أنه «لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها».

كما انتقدت «منظمة العفو الدولية» هذه الإجراءات، وبيّنت فيها أن «إسقاط الجنسية عن أولئك الشخصيات، هو قرار يبدو أنه اتخذ بسبب الآراء السياسية للمصالحا»، في حين أدانت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، نظام العدالة في البحرين. ورأى مدير قسم الشرق

الأوسط في المنظمة، جو ستورك، أن «مشكلة البحرين ليست في عدم العمل بنظام العدالة، وإنما بإتقان العمل بنظام الظلم».

وعلى قاعدة «جردهم من هويتهم قبل أن يتكاثروا»، نجحت المملكة في نزح جنسية مئات المواطنين مخلفين وراءهم أطفالاً بلا وثيقة تعرّف عنهم. هذا بمعزل عن مئات الأطفال الآخرين المعتقلين السياسيين، والذين يعيشون في البلاد من دون وثيقة أو سجل، لأن آباءهم قابعون خلف القضبان.

سارة، ابنة الأمين العام لجمعية «الوفاق الوطني»، الشيخ علي سلمان، والتي اعتقل والدها ولما يمض على ولادتها سوى شهر فقط، أطفأت منذ مدة شمعة عامها الأول من دون جنسية تعرّف عنها، كحال الكثيرين من أقرانها، الذين لا يحملون صفة قانونية في البلاد، الأمر الذي يحرمهم من مزايا الرعاية الصحية، ومنح التوكيل العام أو البحث عن عمل حينما يكبرون. قد لا يتأثر هؤلاء الأطفال اليوم كثيراً. لكن بعد عقو أو اثنين حينما يسألهم أحد عناصر القوى الأمنية البحرينية، بلسان غير عربي، على الأرجح، عن أوراق ثبوتيتهم، لن تشفع لهم لهجتهم ولا ثقافتهم، ولا أجدادهم لإثبات أنهم «بحارنة» أباً عن جد. يومها، سيكون جيل في البحرين متعطشاً لحاسبة نظام حكم عليه بما حكم، ضارباً عرض الحائط بالقوانين والتشريعات الدستورية.